

إستراتيجية تحقيق الاستدامة المالية للاستثمارات السياحية _رؤية تحليلية لحالة الجزائر (2002-آفاق 2030)_

STRATEGY FOR ACHIEVING FINANCIAL SUSTAINABILITY OF TOURISM INVESTMENTS – AN ANALYTICAL VISION OF THE SITUATION OF ALGERIA (2002- HORIZONS 2030)_

أمال دراعي*

مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية
جامعة لونيبي علي- البلدية 2(الجزائر)
draiamal17@gmail.com

محمد يدو

مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية
جامعة لونيبي علي- البلدية 2(الجزائر)
Yedou_m@yahoo.fr

<i>Received:</i> 04/01/2021	<i>Accepted:</i> 08/06/2021	<i>Published:</i> 31/12/2022
--------------------------------	--------------------------------	---------------------------------

Abstract: The study aims to highlight the national strategy to achieve the financial sustainability of tourism investments in Algeria, one of the most important problems that hinder the activation of tourism investments in the country is the problem of tourism financing. Therefore, the Algerian state paid special attention to the mechanism or strategy to achieve financial sustainability for its tourism investments, and this is by adopting a new long-term development strategy in the horizon of 2030. In order to achieve the objectives of this study, we used the case study approach as one of the methods that follow from the descriptive method, through which we concluded that : Tourism investments have become an important and strategic alternative to the hydrocarbon sector, and therefore a suitable business environment must be created to promote them and activate them.

Keywords: Strategy ; investments ; tourism ; sustainability ; finance.

JEL classification codes: E4;E2;Z3.

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستدامة المالية للاستثمارات السياحية في الجزائر، فمن أهم المشاكل التي تعيق تفعيل الاستثمارات السياحية في البلاد هو

*المؤلف المراسل

إستراتيجية تحقيق الاستدامة المالية للاستثمارات
السياحية

رؤية تحليلية لحالة الجزائر (2002-آفاق 2030)

مشكل التمويل السياحي، لذا أولت الدولة الجزائرية اهتماما خاصا حول الألية أو الإستراتيجية التي ستحقق بها الاستدامة المالية لاستثماراتها السياحية، وهذا بتبني إستراتيجية تنموية جديدة طويلة المدى في آفاق سنة 2030. ولتحقيق أهداف هاته الدراسة قمنا باستخدام منهج دراسة الحالة كأحد المناهج التي تنتفع من المنهج الوصفي والذي توصلنا من خلاله إلى أن: الاستثمارات السياحية أضحت كبديل مهم وإستراتيجي لقطاع المحروقات، لذا وجب توفير بيئة الأعمال المناسبة لترقيتها وتفعيلها.

الكلمات الرئيسية: إستراتيجية؛ استثمارات؛ سياحية؛ استدامة؛ مالية .

تصنيفات JEL : E4؛ E2؛ Z3.

1- مقدمة:

لقد أصبحت الجزائر في الوقت الراهن كغيرها من الدول الريفية التي تعتمد في اقتصادها على البترول، وسعيا منها في البحث عن بدائل لتنويع اقتصادها وتحقيقا للتوازن العام، أعطت الدولة اليوم اهتماما كبيرا للصناعة السياحية وبالخصوص العمل على تشجيع الاستثمارات السياحية لترقيتها وتطويرها، غير أن تمويل هذه الأخيرة يكون دائما من بين المشاكل التي يعاني منه هذا القطاع.

وفي إطار النهوض بالتمويل السياحي تبنت الدولة الجزائرية إستراتيجية جديدة تمثلت في "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030"، عملا منها في تحقيق الاستدامة المالية للاستثمارات السياحية وهذا من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

1-1. الإشكالية:

من خلال ما تقدم وضمن إطار الهدف العام للدراسة، طرحنا التساؤل الجوهري التالي:

"فيما تتمثل متطلبات تفعيل إستراتيجية الاستدامة المالية

للاستثمارات السياحية في الجزائر؟"

هذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح بعض التساؤلات الثانوية الآتية:

- ماذا يقصد بالاستدامة المالية؟

- فيما تتمثل الأهمية الاقتصادية للاستثمارات السياحية في الجزائر؟

- ما أثر إستراتيجية الاستدامة المالية على تفعيل الاستثمارات السياحية في الجزائر؟

2-1. فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية، وتسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- يقصد بالاستدامة المالية الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل، دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية؛
- تعتبر الاستثمارات السياحية مورد هام في القطاع السياحي بصفة خاصة وفي القطاع الاقتصادي بصفة عامة؛ لما تلعبه من دور فعال ومهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري ؛
- لإستراتيجية الاستدامة المالية أثر بالغ الأهمية على دعم و ترقية الاستثمارات السياحية في الجزائر.

3-1. أهمية البحث:

تعتبر إستراتيجية الاستدامة المالية موضوعا مهما يحتاج إلى الكثير من البحث والدراسة خاصة في ظل الأزمات المالية والتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، حيث تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على دور وأهمية إستراتيجية الاستدامة المالية في الاستثمارات السياحية بطريقة موضوعية وملائمة من حيث الجودة والوقت المناسبين.

4-1. أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تحقيق إستراتيجية الاستدامة المالية للاستثمارات السياحية في الجزائر، وهذا سيتم من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- عرض وتقديم الإطار المفاهيمي للاستثمارات السياحية.
 - محاولة إبراز أهم مصادر تمويل الاستثمارات السياحية .
 - معرفة مدى تفعيل آليات إستراتيجية الاستدامة المالية للاستثمارات السياحية

5-1. هيكلية البحث:

للإلمام بجوانب الموضوع وبلوغا للأهداف المرسومة، ومحاولة منا لمناقشة وتقييم موضوع " إستراتيجية تحقيق الاستدامة المالية للاستثمارات السياحية رؤية تحليلية لحالة الجزائر (2002- أفاق 2030) ، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى أربعة محاور رئيسية هي كالتالي :

- مفاهيم أساسية حول الاستثمارات السياحية ؛
- مصادر تمويل الاستثمارات السياحية ؛
- واقع مؤشرات تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر ؛
- آليات تفعيل إستراتيجية الاستدامة المالية للاستثمارات السياحية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030 .

2- مفاهيم أساسية حول الاستثمارات السياحية:

نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع السياحي كبديل استراتيجي لقطاع النفط في خضم الأزمة الاقتصادية، من خلال مساهمة استثماراته في الدخل الوطني وخلق مناصب عمل، سنحاول من خلال هذا المحور إبراز مفهوم الاستثمارات السياحية، أنواعها، خصائصها وأهم أهدافها.

2-1. مفهوم الاستثمارات السياحية:

لقد وردت عدة تعاريف للاستثمارات السياحية نذكر أهمها فيما يلي:
"هي ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري، بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية، والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة ... إلخ.(إسماعيل، إلهام، 2015، ص134)
كما عرفت أيضا بأنها: " أوجه ومجالات الإنفاق والتمويل الاستثماري الهادفة لتطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليلائم الطلب المتوقع عليه وبما يخدم أهداف التنمية السياحية المستدامة في ظل ظروف بيئية ذات أبعاد اجتماعية وثرائية وثقافية واقتصادية وحضارية ومادية شديدة التعقيد، وبما يضمن تعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى الاقتصادي ". (حيزية، محمد وعامر، 2020، ص875)
وعرفت بأنها: " توفير الموارد المالية وتوجيهها نحو إقامة المنشآت السياحية وفق مناخ ملائم من البنى الأساسية وعوامل الجذب والتشريع المعمول به ". (جيلالي، 2020، ص526)

2-2. أنواع الاستثمار في القطاع السياحي:

يقسم الاستثمار في القطاع السياحي إلى: (خالد، حمزة وعبد القادر، 2019، ص54)
2-2-1. الاستثمار السياحي طويل الأجل: ويختص بالمجمعات السياحية الكبيرة .
2-2-2. الاستثمار السياحي قصير الأجل: يتمثل في إنشاء وتطوير حركة المشاريع السياحية الصغيرة مثل: المطاعم بجميع أنواعها و مكاتب السياحة و السفر.
2-2-3. الاستثمار السياحي البشري: يهتم بتطوير برامج التعليم والتدريب السياحي.
2-2-4. الاستثمار في مجالات البحث والتطوير: يحتل أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له مبالغ طائلة للبحث و الدراسات السياحية التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية للشركة أو المشروع السياحي في السوق المحلية، الإقليمية والعالمية، وخلق فرص ومنتجات سياحية جديدة .

2-3. خصائص الاستثمارات السياحية:

تتسم الاستثمارات السياحية بجملة من المزايا، نذكر أهمها فيما يلي: (رشيد، 2017، ص ص 07-08)

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليه عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.
- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.
- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عال من التشغيل و عمالة مدربة ومؤهلة لذلك.
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهو يعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.
- تعتبر الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

2-4. أهداف الاستثمارات السياحية:

يسعى المستثمر السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حفاظا على مكانته ولتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: (محمد، سمية، 2014، ص04)

2-4-1. أهداف اقتصادية: تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية فيما يلي:

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول؛
 - خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية؛
 - تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات .
- 2-4-2. أهداف سياسية: تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية في:
- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي؛
 - تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى؛
 - تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن؛
- 2-4-3. أهداف اجتماعية: تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى :
- رفع مستوى المعيشة؛

- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي؛
- القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

5-2. مصادر تمويل الاستثمارات السياحية:

يحتاج كل مشروع استثماري بمختلف القطاعات الاقتصادية إلى الأموال من أجل إنشائه وتطويره، كذلك نفس الحال بالنسبة للاستثمارات السياحية فهي بحاجة ماسة للتمويل للنهوض بالتنمية السياحية. وقد تعددت طرق التمويل ومصادره. حيث نجد:

(حياة، 2017، ص ص 192-193)

2-5-1. التمويل عن طرق القروض: والذي يكون عادة إما تبعا ل ضمانات يقدمها المستثمر، أو على أساس الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة له وفق أحد الشكليات:

2-5-1-1. قروض متوسطة مباشرة: وهي قروض عادية تمنح للزبائن لفترة محصورة بين سنتين و نصف، الهدف الجوهرى منها هو تمويل مشروعات سواء صناعية أو زراعية أو سياحية بالدرجة الأولى،

2-5-1-2. قروض متوسطة قابلة للتعبئة: هي قروض تتراوح مدتها ما بين سنتين إلى خمس سنوات، تمنحها البنوك التجارية التي تتمتع بالسيولة الكافية لتمويل قطاع اقتصادي معين. إلا أن الطلب على هذه القروض قد يفوق إمكانية البنك التجاري، لذلك يلجأ المستثمر إلى البنك المركزي بغية الحصول على حصة أخرى من التمويل.

2-5-2. التمويل الذاتي: يعد من المصادر المعتمد عليها في ترقية المشاريع السياحية انطلاقا من المرافق التابعة لها والنتائج المحصل عليها كالفنادق والساحات الأثرية السياحية، والمراكز الثقافية، فالفندق مثلا يمول نفسه بنفسه من خلال تقديمه الخدمات أو تحصيل مستحقاته من زبائنه .

2-5-3. المساعدات والإعانات: ويمكن تمويل المشاريع السياحية كذلك عن طريق المساعدات والإعانات المقدمة من طرف الدولة للجمعيات السياحية المعتمدة المتواجدة في مناطق التوسع السياحي .

2-6. خصائص مصادر التمويل السياحي:

يتصف كل مصدر من مصادر التمويل السياحي بخصائص عدّة كغيره من مصادر التمويل الأخرى والمتمثلة فيما يلي: (موفق، عبد الجبار، 2010، ص ص 64-65)

2-6-1. ميعاد الاستحقاق: لكل قرض أجل معين متفق عليه بين المنشأة ودائنيها ومن ثم ينبغي تسديده في ذلك التاريخ وتختلف القروض بعضها البعض سواء

القصيرة منها والمتوسطة والطويلة على أساس الفترة المحددة في عقد المديونية. وإذا لم يتم تسديد القرض في تاريخ استحقاقه فقد يضع الدائنون سلطتهم على الأصول أو يجبرون المؤسسة على التصفية. أما قضية استرداد المالك لأمواله المستثمرة بالكامل فهذا يتوقف على مركز المنشأة وعلى مقدرة المالك على المساومة.

2-6-2. الوفاء بالالتزامات ومستوى الأرباح: إذا كانت عقود المديونية بين المنشأة والجهة الدائنة تقضى بتعهد دفع المنشأة لفائدة معينة أو جزء من الدين مع فائدة أو دفعة من قيمة الاستئجار فيجب الوفاء بتلك التعهدات بغض النظر عن مستوى الأرباح المحققة وإلا تعرضت المنشأة لإجراءات قانونية قد تصل إلى تصفيتها ذلك أن التعهدات تعتبر من الالتزامات الثابتة التي يفرضها ويحددها عقد المديونية لحماية المعاملات المالية في المجتمع.

2-6-3. مدى ثبات القيمة المدفوعة: تقضي عقود المديونية بين المنشأة والجهات الدائنة على تحمل الأولى أعباء ثابتة كمقابل لاستخدامها أموال الثانية بغض النظر عن مستوى الأرباح المحققة، فعلى المنشأة أن تدفع للبنك 10% سنويا من قيمة القرض الذي منحه لها بغض النظر عن مقدار الأرباح التي تحققها وذلك للمدة المنصوص عليها في عقد القرض.

2-6-4. الضمانات: وتقسم إلى:

- الضمانات العينية: مثل العقارات والأوراق المالية والآلات والبضائع.
- الضمانات الشخصية: مثل الكفالات الشخصية.

ويشترط في قبول هذه الضمانات أن تكون سهلة التسويق ومستقرة القيمة وأن لا تكون قابلة للتلف وإمكانية تقدير قيمتها ونقل ملكيتها.

3- واقع مؤشرات تمويل الاستثمارات السياحية بالجزائر:

تتجلى أهمية القطاع السياحي بالنسبة لاقتصاد أي دولة من خلال الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع وحجم الاستثمارات الموجهة له ضمن البرامج التنموية. وسنوضح من خلال الجدول الموالي حجم المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (2002-2017):

جدول رقم (1): حجم المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (2002-2017)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29267	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2	1228830	8.59	77158	6.26

إستراتيجية تحقيق الاستفادة المالية للاستثمارات
السياحية
رؤية تحليلية لحالة الجزائر (2002-آفاق 2030)

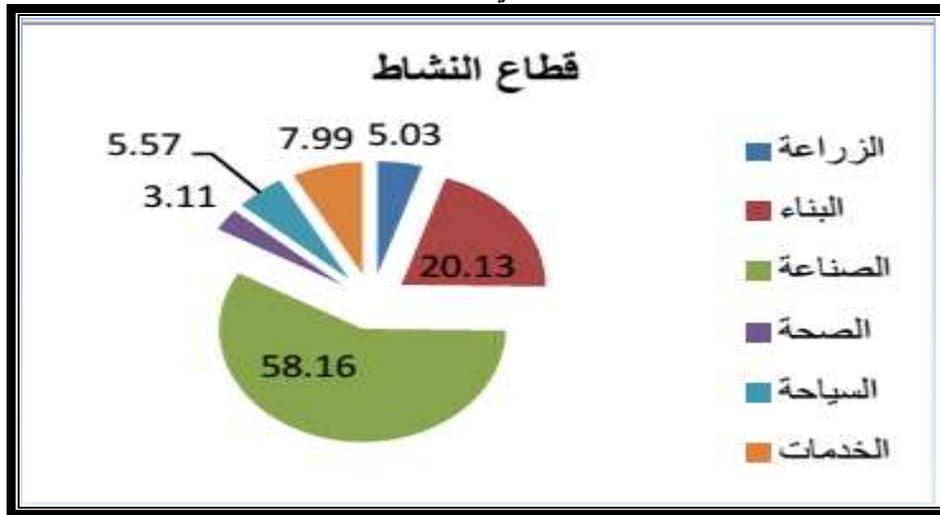
10.15	125014	8.90	1272057	10.33	6531	الخدمات
0.33	4100	0.08	10914	0	2	التجارة
0.35	4348	3.05	436322	0.01	5	الاتصالات
100	1231594	100	14300664	100	63235	المجموع

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020)

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن عدد المشاريع المصرح بها ضعيفة وهي تعكس واقع ومكانة القطاع وأهميته لدى الدولة ضمن البرامج التنموية بين القطاعات الأخرى. إذ يمثل عدد المشاريع الاستثمارية بقطاع السياحة 1266 مشروع من إجمالي المشاريع الاستثمارية أي بقيمة 1228830 مليون دينار جزائري، وهو عدد ضعيف جدا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب للنهوض بالسياحة وتطوير القطاع والعمل على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل... الخ، خاصة بعد أزمة انهيار أسعار البترول.

ويبين الشكل (1) الموالى نسبة عدد المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من سنة 2018:

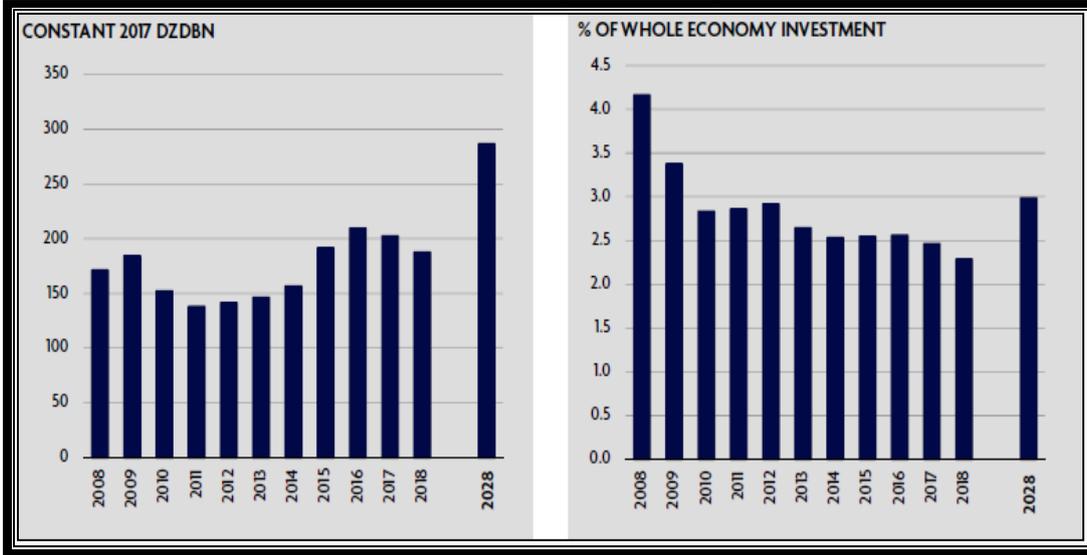
شكل رقم (1): نسبة عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب قطاع النشاط خلال السداسي الأول من سنة 2018



المصدر: (أمينة، 2019، ص06)

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن نسبة عدد مشاريع السياحة خلال السداسي الأول من عام 2018 قد بلغ 5.57 % ، وعليه تبقى نسبة مشاريع القطاع السياحي قليلة جدا إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى كقطاع الصناعة والبناء . وفيما يلي سنتطرق إلى حجم المبالغ المالية المستثمرة في القطاع السياحي خلال الفترة (2008-2018)، والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (2): حجم المبالغ المالية المستثمرة في القطاع السياحي خلال الفترة (2018-2008)

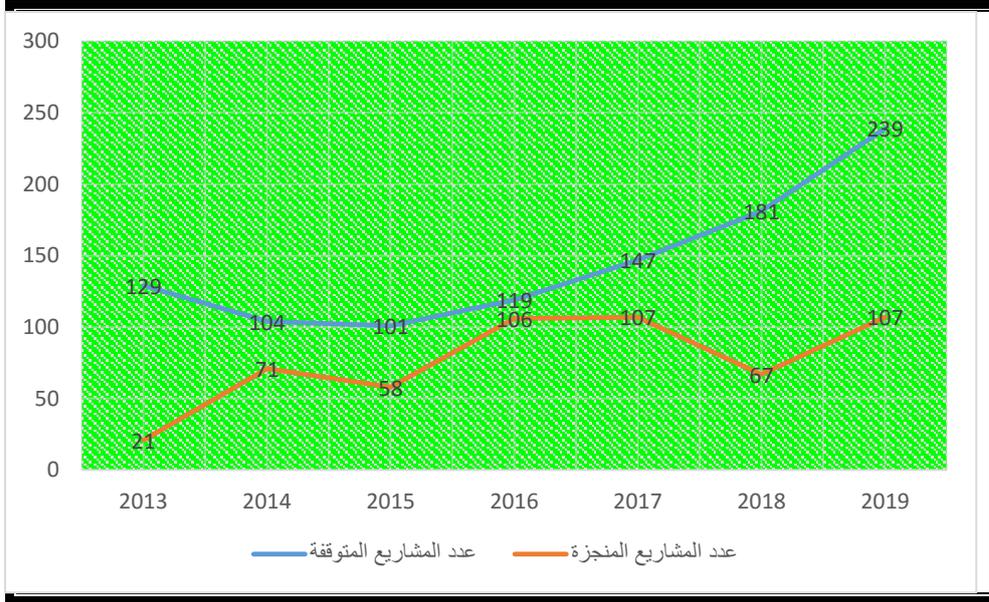


Source: (WTTC 2018, p05)

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن حجم المبالغ المالية الموجهة للاستثمار في القطاع السياحي قدرت بـ 202.5 مليار دينار جزائري سنة 2017، ويرجع ذلك إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة "سياسة التقشف". وعلى حسب التقرير، فإنه من المتوقع في السنوات العشر المقبلة أن يرتفع حجم الاستثمارات المالية في القطاع إلى 286.3 مليار دينار جزائري أي بنسبة 4.3 % ، وهذا بسبب اشتداد المنافسة في المجال السياحي بالمنطقة. ولمعرفة واقع المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي خلال الفترة (2013-2019) ، سنعرض الشكل الموالي :

شكل رقم (3): تطور عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي خلال الفترة (2019-2013)

إستراتيجية تحقيق الاستدامة المالية للاستثمارات
السياحية
رؤية تحليلية لحالة الجزائر (2002-آفاق 2030)



المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2013-2014-2015-2018-2019) يُوضح لنا الشكل السابق وضعية المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي خلال الفترة (2013-2019)، حيث عرفت المشاريع المنجزة تطور ملحوظ فبلغت 21 مشروع منجز في عام 2013 ليرتفع إلى 107 مشروع منجز في عام 2017، ويرجع ذلك إلى اهتمام الدولة بالقطاع خاصة بعد أزمة النفط عام 2014 والنظر للقطاع السياحي والاهتمام به كقطاع بديل لقطاع المحروقات. ثم يعرف عدد المشاريع المنجزة انخفاضا سنة 2018 ليعود ويرتفع سنة 2019 ويبلغ 107 مشروع منجز. أما المشاريع المتوقفة فعرفت ارتفاعا كبيرا ، إذ سجل 129 مشروع متوقف عام 2013 ليصل إلى 239 مشروع متوقف عام 2019 ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى نقص التمويل ومحدوديته، بالإضافة إلى مشاكل وعراقيل أخرى كمشكل العقار، صعوبة الإجراءات الإدارية والتنظيمية .

4- آليات تفعيل إستراتيجية الاستدامة المالية للاستثمارات السياحية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030:

سنتطرق من خلال هذا المحور إلى :

4-1. لمحة شاملة عن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030:

لقد أصبح القطاع السياحي يعتبر من أهم القطاعات التي أولت لها الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بعدما أدركت مكانته الحقيقية في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي تعزيزه وعصرنته بما يتوافق مع التطورات الجديدة، ومحاولة منها لتفعيل إستراتيجية الاستدامة المالية للاستثمارات السياحية لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع، وترجمة لإرادة الدولة الفعلية والحقيقية في جعل السياحة أولوية وطنية،

تبنت الوزارة الوصية إستراتيجية السياحة الجديدة للجزائر على المدى الطويل في إطار ما يسمى ب"المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية- SDAT 2030".

2-4. تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " SDAT 2030 ":

يعرف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 على أنه "الإطار الإستراتيجي المرجعي لسياسة الصناعة السياحية في الجزائر، والذي يعلن نظرتها للتنمية الصناعة السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) وال المدى الطويل (2025)، في إطار التنمية المستدامة". فهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر قصد الارتقاء بها درجة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية. (وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، 2008، ص02)

3-4. الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " SDAT 2030 ":

وتتمثل الأهداف العامة للمخطط في: (عبد القادر، 2012، ص 179-180)

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل)؛
- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار؛
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛
- تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن استراتيجيات السياحة المتواصلة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر: بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.

4-4. الحركيات الخمس لتفعيل القطاع السياحي الجزائري في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " SDAT 2030 ":

تستدعي إستراتيجية تفعيل القطاع السياحي الجديدة "آفاق 2030" التنفيذ المتزامن للحركيات الخمسة التأسيسية والتي من أهمها: "حركية التمويل السياحي" والتي هي محل بحثنا. وسنتطرق في الأول لعرض بشكل مختصر محتوى الحركيات الخمسة:

1-4-4. تثمين وجهة الجزائر:

حيث يتوجب على الدولة الجزائرية أن تكون ممثلة في المواقع الرئيسية الموفدة للزبائن من جهة، وجمع وإحداث تعاون بين كل الطاقات الاجتماعية والمهنية على أساس إستراتيجية تسويق خطة عمل من جهة أخرى، وترمي

سياسة تنمية السياحة لآفاق 2030، إلى وضع بنية وجهة سياحية تكون: (وزارة
تهئية الإقليم البيئية والسياحة، 2008، ص22)

- منافسة على المستوى الدولي؛
- قدرة على تلبية الاحتياجات الوطنية في التسلية، الراحة والعطل ؛
- منتجة اقتصاديا واجتماعيا.

4-4-2. الأقطاب السياحية للامتياز (POL):

تشكل الأقطاب السياحية إطارا لربط وتعاون الكفاءات، المعارف والإمكانيات
المادية والمالية، وهي تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة،
مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والإيرادات السياحية بالتعاون
مع مشروع التنمية، وهي إطار لربط تعاون الكفاءات، المعارف، الحرف
والإمكانيات المادية. بحيث ستسمح هذه الأقطاب ب بروز سياعي واسع على
المستوى الجهوي، وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاعدة للتطوير السياعي على
مستوى الناطق المبرمجة كمرجع بالنسبة للمخطط الجهوي لتهئية الإقليم.(رانية،
عمر، 2019، ص ص 77-78)

4-4-3. تنفيذ مخطط النوعية السياحية (PQT):

أصبحت النوعية اليوم مطلبًا ضروريًا في الدول السياحية الكبرى، فهي الفلسفة
التي جعلت مخطط القطاع السياعي يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياعي
الوطني الذي يركز على التكوين وتعليم الامتياز، كما يدرج تكنولوجيا الإعلام
والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياعي في العالم، حيث تهدف هذه
الحركية إلى تحسين النوعية والعرض السياعي وتشجيع ترقيته في الجزائر وفي
الخارج. (وزارة تهئية الإقليم البيئية والسياحة، 2008، ص47)

4-4-4. تنفيذ مخطط الشراكة العمومية-الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحية دون تعاون فعال بين القطاع العمومي
والخاص، حيث تلعب الدولة والجماعات المحلية دورًا ضروريًا في المجال
السياعي، خاصة في تهئية الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع
المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة القطاع السياعي، كما تسهر على توفير
النظام العام والأمن، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال
السياعي، كما يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف
غير أنه يحتاج إلى إطار تنظيمي مشجع وتشريع ضريبي واجتماعي يتكيف مع
طبيعة نشاطه. (وزارة تهئية الإقليم البيئية والسياحة، 2008، ص ص 50-51)

4-4-5. مخطط تمويل القطاع السياعي:

نهوضا وتشجيعا للاستثمارات السياحية جاء مخطط تمويل القطاع السياعي
كدعم ومرافقة من قبل الدولة وسعيها منها لتحقيق إستراتيجية الاستفادة المالية

للقطاع السياحي نظرا لأهميته، ويتمثل المخطط فيما يلي: (وزارة تهيئة الإقليم
البيئة والسياحة، 2008، ص ص57-58)

4-5. محتوى مخطط تمويل السياحة :

يتعلق محتوى هذا المخطط بـ:

- مرافقة المستثمرين، المرفقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في أخذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال؛
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية، ومنع الحسم؛
- التمديد في مدة القرض .

4-6. دور مخطط تمويل السياحة : يكمن دور مخطط التمويل في :

- حماية ومرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة (PME)؛
- السهر على تجنب المشاريع السياحية التوقف والذوبان؛
- جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية؛
- تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية وبخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار (قيد الدراسة على مستوى الحكومة)؛
- الأخذ بعين الاعتبار بخصوصية هذا القطاع في بطئ عائداته وتحديد ذلك ووضع في مخطط التمويل لدعم الأنشطة السياحية والمرفقين المطورين وجذب المستثمرين المحليين والأجانب؛

4-7. عوائق تنفيذ الاستدامة المالية للمشاريع السياحية في الجزائر :

هناك مجموعة المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، وكانت عائقا لتنفيذ الاستدامة المالية للمشاريع السياحية وتمثلت تلك المعوقات في: (صليحة، معمر، 2014، ص15؛ ناصر الدين، سامي، 2017، ص ص11-12)

4-7-1. ضعف القروض الممنوحة للقطاع الخاص :وغياب قروض الاستثمار طويلة المدى؛

4-7-2. ضعف التمويل اللازم للقطاع السياحي: بسبب عزوف البنوك عن تمويل المشاريع الاستثمارية، مع غياب الاتصال والتسويق السياحي للخدمات المالية وللجهات السياحية؛

4-7-3. بنوك وخدمات مالية غير متكيفة: حيث تتسم بـ: (Ministère de

l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme,

(2008, p55)

- عدم ملائمة وضع وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح؛

- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج؛
- تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي؛
- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة قد تعادل مرتين قيمة المشروع مع استغراق البنك وقتا طويلا قبل منح القرض؛ (جمال، ليلي، 2018، ص42)
- 4-7-4. غياب البنوك الاستثمارية المتخصصة في القروض الفندقية (Crédit Hôteliers)
- كما هو معمول به في البلدان التي أعطت أولوية للسياحة، فهذه الوضعية تفرز مناخا غير محفز على الاستثمار في هذا القطاع وتحدث ضائقة مالية بالنسبة للمستثمرين قد تؤدي إلى توقف أو تعطل إنجاز الكثير من المشاريع الاستثمارية. (صالح، 2018، ص171)
- ومن الأسباب الأساسية لمشكل التمويل السياحي هي :
- ارتفاع معدلات الفائدة للقروض؛
- صعوبات و تعقيدات في الإجراءات البنكية؛
- صعوبة الحصول على ملكية العقارات؛
- ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية.

5- متطلبات تفعيل إستراتيجية الاستفادة المالية ضمن حركات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :"SDAT2030"

- لتحقيق الاستفادة المالية للاستثمارات السياحية في الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT2030"، لابد من: (عبد الوهاب، نسيم وحمزة، 2012، ص08)
- تزويد ميزانية الاستثمار والتسيير المتماشية مع الأعمال التكميلية عن طريق الموارد الجبائية الولائية؛
- إنشاء صندوق مكلف بتدعيم الاستثمار السياحي؛
- خلق صندوق ضمان القروض يكفل المسار المالي للمشاريع المسندة لأهم المستثمرين والمدعم من الرأسمال التأسيسي للدولة؛
- إعانات مالية إضافية للقطاع عن طريق الميزانيات التكميلية من أجل إنجاز البرنامج الدراسي والتهيئة لمجموع مناطق التوسع الأولية؛
- توسيع نظام الإعفاءات الجبائية ومنح نقاط امتياز للاستثمار في المناطق الجنوبية والهضاب العليا والمشاريع السياحية المتعلقة بالمناطق الفقيرة؛

بالإضافة إلى :

- إدخال مختلف آليات التمويل الإسلامي لتشجيع كبار المستثمرين في المجال السياحي الذين يمتنعون عن التعامل بأدوات التمويل الربوي ؛
- تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي؛
- تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار في القطاع السياحي؛
- تسهيل إجراءات الحصول على التمويل وتذليل الصعوبات أمام المستثمرين؛
- إنشاء بنوك متخصصة في تمويل القطاع السياحي .

6- خاتمة

- من خلال دراستنا لهذه المحاور توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:
- إن مدى تحقيق إستراتيجية الاستفادة المالية للاستثمارات السياحية في الجزائر يتوقف على مدى توفر وملائمة البرامج التمويلية للقطاع السياحي، وعلى ما عرفته من ميكانيزمات وآليات جديدة اندرجت ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "آفاق 2030"؛
 - أعطت الدولة الجزائرية في إطار تحقيقها للاستفادة المالية الأولوية للمشاريع السياحية من خلال حركية التمويل في المخطط التوجيهي واعتبرتها من المقومات الأساسية للنهوض بالقطاع السياحي ومنه القدرة على تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.
 - وعلى ضوء الدراسة السابقة، فإننا نوصي بما يلي :
 - ضرورة توفير المناخ وبيئة الأعمال المناسبة للاستثمارات السياحية لتحقيق الاستفادة المالية للقطاع السياحي؛
 - ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية البنكية والمالية والجبائية للقروض وبالخصوص القروض السياحية لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات السياحية؛
 - ضرورة البحث عن بدائل للتمويل السياحي كالصيق الإسلامية لتفادي المشاكل الربوية في ارتفاع معدلات الفائدة للقروض، وكذا التمويل باستعمال طريقة رأس المال المخاطر، والتمويل الجماعي... الخ؛
 - ضرورة إنشاء صندوق خاص بتنمية المشاريع السياحية .

المراجع:

1. إ.الدباغ، إ.خضير شبر، مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص134.
2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017. تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:
<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2020-06-18>، تاريخ الاطلاع: 18-06-2020.
3. أ.صديقي، "أهمية واقع الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، العدد01، 2019، ص 06.
4. خ.بن جلول، ح.بعلي، ع.فلول، "استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر(2000-2016)"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، العدد03، 2019، ص54.
5. ج.قتال، ل.بوخاطب، "واقع السياسة الاستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، العدد01، 2018، ص42.
6. ح.هني، م.زيدان، ع.عيساني، "دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الإحياء، جامعة الحاج لخضر-باتنة1، العدد 02، 2020، ص875.
7. ر.إدير، ع.غزاري، "تهيئة السياحة في ضوء المخططات الولائية للتهيئة السياحية لأفاق 2030-ولاية البلدية نموذجا"، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالقلبعة، العدد02، 2019، ص ص 77-78.
8. ر.سعيداني، "أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد-بشار، العدد02، 2017، ص ص 07-08.
9. ع.سويسي، ن.شوشاي، ح.لشهب، "السياحة في الجزائر (واقع وآفاق)"، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، جامعة البلدية-الجزائر، 24-25 أفريل 2012، ص08.
10. ص.موهوب، "الاقتصاد السياحي-مكائنه في العالم وفي الجزائر-"، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، ط1، 2018، ص171.
11. ص.بن طلحة، م.حمداني، "الطرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر"، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق

22. WTTC. *Travel and Tourism Economic Impact, ALGERIA*, 2018, p05.